وثائق ثلاث



مواطنون في وطن واحد

مواطنون
في
وطن واحد

"وثائق ثلاث"

كتاب مواطنون فى وطن واحد (وثائق ثلاث)

الناشر : مواطنون فى وطن واحد

الطابع : الدار المصرية للطباعة

المؤلف : سمير مرقص وأخرون

رقم الإيداع : ٢٠٠٩/٢١٧٣٠

الترقيم الدولى : X - 7879 – 17 – 977

- لمتابعة كتابات مواطنون في وطن واحد:

www.CitizensinoneNation.blogspot.com

الأعضاء المؤسسون

حنا جريس - منير عياد

نبيل مرقس - جورج إسحق

سامح فوزى - سمير مرقس

"أفق حواري"

من أجل

" تجديد وطني"

(١)

الاستقطاب..التناحر..التعصب..الانقسام..، مظاهر غير خافية على أحد يمكن ملاحظتها بسهولة ويسر في شتى مناحي حياتنا:في السياسة، في الفن، في الرياضة، في الشارع، في العمل.. الخ...والنتيجة:"العصف بالمؤسسات" و"تحدي القانون" و"انسداد أي أفق حواري"...وعندما يفقد أفراد مجتمع من المجتمعات قدرتهم على التواصل العاقل فإن هذا يعد ـ بحسب ت.إس. إليوت ـ "علامة على تحلل المجتمع"... وعندما تنتعش المصالح الضيقة على حساب المصلحة العامة، والطائفية على حساب الوطنية، والغيبيات والخرافة على حساب العلم والعقل، فإن هذا نذير خطر حقيقي...

ومع إلحاح الصراعات المتتالية واستمرار الظواهر السلبية وتعقدها مع الزمن،وفشل السياسة في تقديم الحلول الناجعة،ما يعني أن الإجابات القديمة التي لدى الذهنية السائدة ـ والتي تتم بها معالجة هذه الظواهر التي باتت مزمنة ـ قد باتت قديمة ولا تعكس الأسئلة التي يطرحها الواقع المعاصر...وعليه تصبح هناك ضرورة إلى قراءة تحليلية جديدة تحاول فهم الواقع بمستجداته وتحاول استشراف المستقبل من دون أن تنسى أن تستدعي لحظات النهوض الوطني

..قراءة تعمل على تأسيس جديد ينمو ويتطور في إطار "أفق حواري رحب"، يستطيع أن يستوعب الجميع على اختلافاتهم ،ويفعل الانطلاق من المفاصل الرئيسية التاريخية النهضوية التي ساهم فيها كل المصريين ،واكتشاف مصادر الخطر التي تتهددهم في الحاضر ومحاولة بلورة مستقبل أفضل لهم - معا - .

(٢)

في هذا السياق،حاولت مجموعة"مواطنون في وطن واحد"،من خلال وثائق ثلاث أن تقترب من: أولا العلاقات المسيحية الإسلامية،فأصدرت وثيقة بعنوان"المواطنة الجامعة للمصريين" "(الوثيقة الأولى - ٢٠٠٧)،وثانيا "كيفية تجديد رابطة المواطنة" (الوثيقة الثانية ٢٠٠٨)،وأخيرا"تجديد كنيسة الوطن (الوثيقة الثالثة - ٢٠٠٩)...حيث التزمت المجموعة (بحسب مقدمة الوثيقة الثالثة)، كجماعة ثقافية مدنية أن تقرأ الأحداث وتتأملها وتحاول أن تسهم مساهمات تعين في ترطيب الاحتقان وتخفيف المواقف المتشددة والحث على تبني الحوار الوطني كسبيل وحيد للخروج من المأزق الممتد عبر عقود"..و"عدم التلكؤ أمام جراح الحاضر ومراراته

وسخافاته" ـ بحسب الكاتب الكبير سعد هجرس في معرض تعليقه على الوثيقة الأولى...

كما حرصت على " ألا تقع في فخ التجاذبات السياسية فليس لها طموح خاص وهي متحررة من الانحياز المسبق لطرف على حساب آخر،معتمدة على القراءة المتأنية للتاريخ ومحاولة الاستفادة من دروسه وعينها على المستقبل في أن تبقى مصر وطنا واحدا لكل مواطنيه بغير تمييز."..وهنا تحرص المجموعة على ألا تصنف دينيا أو سياسيا لأنها لا تصدر بيانات سياسية، وإنما قراءة تحليلية للظواهر- وهو تقليد عرفته مجتمعات أخرى ويمكن مراجعة إصدارادت المثقفين الفرنسيين سواء من خلال دوريات أو وثائق ذات طابع تحليلي حول قضايا وأحداث أثارت الجدل في الحياة الثقافية الفرنسية ـ من منطلق وطني يدعم "العقل الحواري" وليس "العقل السجالي"...وهنا نشير إلى ما كتبه الراحل الذي فقدناه منذ أسابيع المفكر والمثقف الكبير محمد السيد سعيد في معرض تعليقه على الوثيقة الثانية:"..إنهم يقولون ببساطة إنه لا يوجد حل للمشكلة الطائفية من داخل منطق الطائفية، بل يوجد حل فقط من داخل مبدأ المواطنة..".

(٣)

وحول هذه الأمور حاولت الوثائق تحليل التفاعلات الجارية في المجال العام بين كل الفاعلين (من نشطاء الأقباط،وعناصر الإسلام السياسي،عناصر من التيار العلماني،رجال الأعمال،الدولة،)في الشأن الديني المصري، راصدة مجموعة من الملاحظات رأت الوثيقة في مجملها أنها لا"تفعل" الحركة المشتركة في المجال العام بين المصريين وإنما تدعم حركة منعزلة لكل جماعة في إطار مجال خاص تحلقه لتتحرك فيه بمعزل عن الآخرين..أي "تعطل " المواطنة كرابطة موحدة للمصريين ...وتؤكد المجموعة على الطبيعة الثقافية التحليلية لأفكارها وأن الحوار هو الأفق الذي تسعى إلى تأكيده ولا يمنع هذا من تصويب وتعديل ما تطرحه من أفكار بغية أن يسفر الحوار عن أفكار جدية وجديدة تكون قادرة على التجديد الوطني...

الوثيقة رقم (١)

المواطنة الجامعة

للمصريين

٢٠٠٧

أولا: من نحن؟

ثانيا: العلاقات الإسلامية المسيحية:

(أ) العلاقات الإسلامية المسيحية عبر العصور: الدروس المستفادة.

(ب) العلاقات الإسلامية المسيحية في العقود الأربعة الأخيرة (١٩٧٠-).

ثالثا: رؤيتنا:

(أ) الأقباط.

(ب) العلاقات الإسلامية المسيحية.

(ج) المواطنة /الاندماج الوطني.

رابعا: أهدافنا.

خامسا: خاتمة

أولا: من نحن؟

١. نحن مجموعة من المصريين، الحريصون على وحدة وتماسك الجماعة الوطنية ودعم نهوضها من خلال استكمال بناء الدولة المدنية الحديثة في مصر بكل مؤسساتها التي تقوم على الديمقراطية وإعمال القانون والعدالة الاجتماعية من خلال تجديد مسيرة الحَركة الوطنية المصرية الجامعة لكل التيارات والاتجاهات ،والتأكيد على حق المواطنة ،وتفعيل المشاركة في صنع مستقبل هذا الوطن للجميع من دون تمييز بالحضور الفاعل في المجال السياسي.

٢. وعلى الرغم من أننا من مشارب فكرية وجيليه وتخصصية مختلفة، ويحمل كل منا خبرة غير قليلة طلابية ونقابية وحزبية وبحثية،إلا انه فيما يتعلق بملف العلاقات الإسلامية المسيحية فلقد تقاطعت جهودنا واجتهاداتنا منذ منتصف الثمانينيات من خلال جهود حوارية فردية ومؤسسية كانت تهدف إلى:

- تفعيل حضور الأقباط رغم كل التحديات في قلب الحركة الوطنية على قاعدة المواطنة.

- حسم ما أثاره البعض حول مواطنية الأقباط فقهيا،وتعميم اجتهاد البعض الآخر في التأكيد على مبدأ المواطنة لكل المصريين.
- الاهتمام المشترك بالقضايا الوطنية العامة التي تهم الوطن.
- التأكيد على أن الشأن القبطي هم وطني عام.
- وكان التزامنا على مدى هذه السنوات ومن خلال الجهود الحوارية المتعاقبة بما يلي:

أ. الصياغة الفكرية المشتركة لتجاوز الآني المحمل بالمصالح والتنازع والانقسام، إلى ما هو "مستقبلي"يدعم الاندماج والتكامل والصالح العام.

ب. مقاومة الإلغاء أو الاستبعاد أو النفي، ورفض ما يعوق الارتباط الوطني العام، ويصب في اتجاه التفكيك والتفتيت.

ج. العلاقة بين المسلمين والمسيحيين علاقة لا تقوم على الندية والتنافس، أو الخصومة والصراع، إنما هي علاقة تقوم على التكامل الوطني.

د. إن العلاقة بين مكوني الجماعة الوطنية تتجاوز اللعبة السياسية بأهدافها إلى ما هو وطني جامع.

هـ. التأكيد على التزام الحوار الداخلي، وبخاصة فيما يتعلق بما أطلقنا عليه هموم الأقباط، ورفض أي حوار خارج الإطار الوطني، كذلك التدخل الخارجي، والنضال من أجل مواجهة العوامل الداخلية التي تعوق تحقق المواطنة.

و. إن مشاكل الأقباط لابد وأن توضع في إطار مشاكل عموم المصريين.

٣. ويشير التقييم الموضوعي لهذا الجهد،إن الالتزام المبدئي بما سبق ذكره قد نتج عنه اجتهادات وأفكار وتم طرح العديد من القضايا الحساسة. بيد أن هناك الكثير من التحولات التي طرأت مع نهاية التسعينيات وحلول القرن الجديد – نعرضها بإيجاز في ثانيا- بسبب أحداث متلاحقة لم يدرها المعنيون بالشكل المرضي . وترتب على ما سبق أن توترت العلاقات الإسلامية المسيحية ، و**حوصر طرح الشأن القبطي على قاعدة المواطنة** بين الطرحين: " "**الأقلوي**" و "**الطائفي**".الأول يري الأقباط "**أقلية**"، والثاني يعتبرهم "**طائفة**"، وما استتبع ذلك من تقديم بعض الاقتراحات لتفعيل مشاركة الأقباط إما علي أرضية الأقلية أو الطائفة. ونحن نري أن مثل هذه الاقتراحات تعبر عن واقع الأزمة الحالية،

والذي لا يمكن الخروج من آسره إلا من خلال تدعيم مفهوم المواطنة، نظريا وعمليا، بحيث تقوم المؤسسات السياسية علي صيغ تمثيلية تتيح لكل أبناء الأمة المصرية، بصرف النظر عن انتمائهم الديني، أو موقعهم السياسي، أو موقفهم الإيديولوجي،أو مكانتهم الاجتماعية،أو وضعهم الاقتصادي فرصا متساوية للمشاركة، والتعبير عن المصالح والهموم، علي أرضية "**المواطنة الكاملة**".

٤. ونتيجة لهذا الحصار،واستخدام كل اتجاه للغة غير بناءة ، ومع التباطؤ الحكومي في التعامل مع الشأن القبطي وأخيرا التراوح في التعامل معه بين الطرحين الطائفي و الأقلوي، والحضور المؤثر لجماعة الإخوان المسلمين في المجال السياسي وغياب تبلور موقف فقهي من الشأن القبطي بالرغم من وجود اجتهادات فقهية معتبرة في هذا المقام،نرى ضرورة الإفادة منها.ووقوع كثير من التيارات في فخ عدم تناول الشأن القبطي من منظور المواطنة أي وضعه في السياق الوطني العام، وأخيرا الجدل السياسي حول التعديلات الدستورية ، تراجعت العلاقات الإسلامية المسيحية وتأثرت الجسور التي بنيت ،الأمر الذي ينذر بالخطر.

٥. وعليه وجدنا أنه من المفيد أن نتوجه للرأي العام بما نمثل من أفكار نؤمن بها وعشناها بإيمان وصرفنا الوقت والجهد من أجلها ، ونتصور أنه من حقنا أن نعبر عن أفكارنا هذه، ونقدم خبرتنا من واقع المسئولية التاريخية والالتزام الوطني الذي قطعناه على أنفسنا. ونحن في تحركنا هذا لا نزعم الوصاية على هذا الملف من جهة ،ولا نعطي لأنفسنا الحق أن ننوب عن أحد من جهة أخرى، كما أن جهدنا لا يقوم على التنافس مع أحد من جهة ثالثة، ولكن الأكيد أن هناك شرائح وفئات من المصريين رافضة للاستقطاب وتميل من حيث المزاج العام إلى الروح الوطنية المصرية وبناء الجسور، خاصة في وقت تشهد فيه المنطقة سريان "**فيروس التفكيك**"، نثق أنها سوف تتعاطف مع ما نقدم من أطروحات و أن تعبر عن نفسها.

٦. ونحن بتوجهنا هذا لانعتبر أنفسنا حركة سياسية وإنما مجموعة معنية "**بالدفاع**" عن الخبرة التاريخية الوطنية والتراكم عليها هدفها بالأخير تحقيق الاندماج الوطني على قاعدة المواطنة. وعليه فنحن منفتحون على جميع التيارات والاتجاهات من أجل دعم هذا التوجه.

٧. وفي سبيل هذا سوف نطرق كل الوسائل المدنية المشروعة – (من مطبوعات،ولقاءات،وجهد تشبيكي حواري مع المعنيين،وإعداد برامج ثقافية ومناهج، ومحاولة تقديم حلول تفصيلية لمشاكل مزمنة في إطار توافق وطني حولها، وعلاج ما قد يطرأ من شأنه التأثير على العلاقات سلبا، انطلاقا من مبدأ المواطنة)- في التعبير عن تصورنا لدعم الاندماج الوطني على قاعدة المواطنة، والاجتهاد في كل ما من شأنه تحقيق المصالحة من أجل وطن واحد لكل المواطنين. وتوعية الأجيال الجديدة بأهمية التفاعل بصفتهم مواطنين وأن المشاكل لا يمكن أن تحل إلا في السياق الوطني العام وبجهد كل المصريين.ونحن نثق في أننا سنلقى الدعم الكامل من الجميع حرصا على وحدة وتماسك الجماعة الوطنية التي تضمنا.

ثانيا: العلاقات الإسلامية المسيحية

أ. عبر العصور:الدروس المستفادة:

١. يشهد تاريخ مصر، إنه لم يكن تاريخ مستمر من الصراعات بين المسلمين والمسيحيين،ولم يكن في نفس الوقت تاريخ مثالي من التواصل، بل كان في تقديرنا تاريخ من التفاعل يتحكم فيه السياق المحيط وطبيعة اللحظة التاريخية المواكبة.وعليه نجد انه متى كانت هذه اللحظة التاريخية تتسم بالتقدم والنهوض كان ذلك ينعكس إيجابا على المجتمع المصري وعلى العلاقة بين المصريين من المسلمين والمسيحيين، والعكس صحيح.

٢. لقد كان التاريخ بهذا المعنى ،"تاريخ طبيعي" ،تخللته لحظات تواصل وتفاعل ،وشابته لحظات أخرى من الانقطاع والتوتر ،وفي الحالتين كانت الجماعة الوطنية تواصل السير وتراكم ذاكرة وطنية ،وخبرة واقعية منها ماهو جدير بان يستعاد ،ومنها ما يستحق الاستبعاد.

٣. وفي ضوء ما سبق، نجد أن تاريخ هذه العلاقة قام على أمرين هما:

- التفاعل الاجتماعي.
- التعددية الواقعية.

٤. نقصد بالتفاعل الاجتماعي؛ أن العلاقات الإسلامية المسيحية قد ارتبطت بمجمل الحياة الاجتماعية للمصريين بمستوياتها المتعددة.نعم طالت العلاقة فترات ضعف حيث ساد التوتر، إلا أنه لا يمكن فصل هذا التوتر عن السياق التاريخي المنتج له بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.و انه مع لحظات النهوض الوطني سرعان ما يتم تجاوز التوتر، وينزع المصريون إلى محاولة التكامل، وكان يتجسد هذا في الآتي:

- ❖ المواجهة المشتركة للظلم الذي يلحق بهم من دون تمييز.
- ❖ النضال المشترك ضد الوافد: حاكما أو محتلا.
- ❖ تجاوز الانتماءات الأضيق.

٥. ونقصد بالتعددية الواقعية؛ هو قبول التعايش تاريخيا، واستمرارية التعايش بين "مطلقين"، الأمر الذي عكس حالة

جديرة بالرعاية والعناية والنمو على قاعدة المواطنة والمساواة والتكافؤ.لقد أتاحت التعددية الواقعية والتي لم تأت بمنحة من حاكم أو بقرار سياسي، وإنما وجدت في الواقع واستمرت، أن يتعايش المسلمون والمسيحيون عبر العصور،وأن تتحقق حياة على أرض الواقع تستلهم المقدس والإلهي في دعم الزمني والإنساني من خلال الحياة اليومية المشتركة.

ب. في العقود الأربعة الأخيرة:

١. تشهد مسيرة العلاقات الإسلامية المسيحية، على مدى أربعة عقود، تقريبا، توترا مستمرا. فمنذ حادثة أخميم ١٩٧٠ يكاد لا تمر سنة تقريبا دون حدوث واقعة تؤجج التوتر،وتدفع إلى المزيد من "التجزئة الرأسية" في جسم المجتمع، أي **تقسيم مصر على أساس ديني.** والمتابع لهذه المسيرة يمكنه أن يرصد ستة ملامح متداخلة وذلك كما يلي:

أ. الإشكاليات الخاصة بتكافؤ الفرص.

ب. انتشاح أزمات الواقع المجتمعي المحتقن بالرداء الديني إذا ما كان طرفا هذه الأزمة أو تلك، أحدهما مسلم والآخر مسيحي.

ج. الإشكاليات الخاصة بتغيير العقيدة.

د. توظيف المشاعر الدينية المتأججة لدى كل طرف، لاعتبارات كثيرة معقدة، متى شعر أحد الأطراف بأن هناك ما يمس معتقده الديني وهو ما ترتب عليه انطلاق ما يعرف **"بالسجال الديني"** بتدفق غير مسبوق في تاريخ العلاقات الإسلامية المسيحية، مستفيدا من ثورة الاتصالات، وما تتيحه من إمكانات هائلة في التواصل والتأثير.

ه. العنف الديني المباشر.

و. الثقافة المانعة لتوفر مناخ طبيعي للحرية الدينية.

٢. في ضوء ما سبق، يمكن القول أن العلاقات الإسلامية المسيحية في مصر باتت تتسم بنوعين من التوتر: **"الصلب"** و**"الناعم"**، الأول حيث استخدام القوة المادية المباشرة من عنف واحتجاج وتجريح، والثاني حيث العمل على بناء رؤى وتصورات مفاهيمية وفكرية حول الذات والآخر تصب في اتجاه الفرقة، وتكرس الكراهية، والنظرة الدونية للآخر. أفرز هذا السياق، سياق التوتر بنوعيه: الصلب والناعم، لاعبوه الجدد، على الجانبين، الذين بسبب

الواقع المتوتر تشكل لدي هؤلاء اللاعبين الجدد ذاكرة ووجدان ومن ثم خطاب وممارسات أدت إلى إحداث المزيد من "**الانشطار**"على حساب "**الاندماج**" الوطني. والانقطاع التام عن مسيرة الحركة الوطنية بحلوها ومرها، أو في أحسن الأحوال إعادة توظيف التاريخ بما يدعم الصراعات السياسية الآنية أو ما يمكن تسميته الذاكرة التاريخية "**الانتقائية**"، كذلك إساءة استخدام المفاهيم – بقصد أو غير قصد- مثل مفهوم المواطنة حيث يوظفه فريق من أجل مطالب طائفية، ويستخدمه الفريق الآخر في تأكيد فائدة النظام الملي.

٣. لقد كان الأطراف الرئيسيون (الدولة، التيارات السياسية الرئيسية، رموز الأقباط : بورجوازية قبل ١٩٥٢ثم التكنوقراط والإنتلجنسيا بعد١٩٥٢، الكنيسة منذ مطلع السبعينيات) حتى ما بعد نهاية التسعينيات ملتزمون بالحد الأدنى مما اتفقت عليه عناصر الحركة الوطنية المصرية في التعامل مع العلاقات الإسلامية المسيحية، كونها شأنا داخليا ويحتاج إلى حساسية من نوع خاص في التعامل. وكانت الحركة الوطنية قبل ١٩٥٢ قادرة على استيعاب

هذا الملف من خلال الجهد المشترك من أجل الاستقلال الوطني وتحقيق العدل، فكان الأقباط منخرطون في جسم الحركة الوطنية بتنوعاتها، وحضور سياسي برلماني يقترب من العشرة في المائة من خلال الانتخاب المباشر، وكانت البورجوازية القبطية تمارس دورها كقيادات مدنية في المجال السياسي.أما بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ولاعتبارات كثيرة، منها غياب التعددية السياسية والنظر للأقباط كجماعة **سياسية – دينية**، بالرغم من تحقق المواطنة في بعدها الاجتماعي للطبقات الوسطى والدنيا من المصريين من دون تمييز، فإننا نجد النظام السياسي وقد بدأ يتعامل مع الشأن القبطي من خلال وسطاء وهما تحديدا:التكنوقراط الأقباط والإنتلجنسيا القبطية.وفضل النظام لاحقا منذ السبعينيات أن يتعامل مع الكيان الديني مباشرة وهي المرحلة التي شهدت بدايات التوتر الديني.

٤. وخلال هذه الفترة الزمنية فشلت مؤسسات الاندماج الوطني في إيجاد "**تكافلات أفقية**" جامعة للمصريين (تكافلات المصالح المادية لمختلف الفئات الاجتماعية الممثلة للنقابات والاتحادات والروابط والأندية...الخ)

وقادرة على بناء جماعة سياسية قومية. ولكن ما حدث هو أن عادت مكونات الجماعة إلى الخصوصيات الصغيرة حيث التكافلات الرأسية (الدينية والعشائرية) حلت محل الوظيفة الاندماجية للدولة، من خلال تقديم خدمات علاجية وتعليمية ومد شبكة أمان اجتماعي، وهي الأدوار التي انسحبت منها الدولة والتي من خلالها يتحقق الاندماج.

٥. كما تعرضت مصر، أثناء ذلك، لتأثيرات ثقافية وافدة (من سياقات اجتماعية لم تختبر خصوصية العلاقات الإسلامية المسيحية في مصر) حملت من ضمن ما حملت فقها مغايرا كان سقفه أقل بكثير مما بلغه الفقه في الخبرة المصرية، أعاد إثارة العديد من الأسئلة التي كان الفقه المصري كان قد أجاب عنها عبر العصور على أيدي فقهاء معتبرين.

٦. بيد أن نهاية التسعينيات شهدت تحولا جذريا حيث تعدد اللاعبون وتكاثرت الاتجاهات حتى في داخل الجهة الواحدة، وبروز ثقافة وصحافة تكرس التقسيم الديني بإتباع منهج التقابل حيث الإصرار على وجود الباحث القبطي والباحث الإسلامي، والنواب الأقباط والنواب الإسلاميون، وهكذا.

٧. وعلى الرغم من انه لا خلاف على مضمون القيم الحقوقية باعتبارها نتاج للتجربة الإنسانية العالمية، والتي تم التوافق عليها من خلال المواثيق الدولية، فأنه ومع سيادة قيم العولمة وما أحدثته من سيولة في جدلية العلاقة بين الداخل والخارج، تم إعمال المواثيق الدولية الحقوقية لمراجعة الأوضاع الداخلية للدول، خاصة في مجالي الأقليات والحرية الدينية، الأمر الذي أثر على قيم السيادة الوطنية لحساب آليات التدخل العولمية الجديدة، ومن ثم التقاليد التي تم التوافق عليها فيما يتعلق بالعلاقات الإسلامية المسيحية، وتباين ردود الفعل حول هذا الأمر. بيد أنه لا يمكن إغفال إيجابية تبلور حركة وطنية حقوقية تمثل رصيدا للدفاع عن كرامة المواطن المصري.

٨. في أثناء ذلك حدثت واقعة ٩/١١ بما أنتجته من تداعيات: الإعلان الأمريكي بالحرب على الإرهاب والتي وظفت فيه مفردات دينية، واحتلال العراق، ومحاولات إعادة هندسة المنطقة بشكل قسري، واندلاع الصراعات الطائفية والقومية والمذهبية والدينية في المنطقة، وتشكل علاقات من الشك والريبة بين الأديان، وبين المذاهب في داخل

الدين الواحد، الأمر الذي ألقى بظلاله على العلاقات الإسلامية المسيحية.

٩. ومع احتدام الأزمة بين الغرب والإسلام، تكونت صور ذهنية مغايرة في العقل الإسلامي لما هو متعارف عليه عن المسيحية الشرقية. بداية من إنها امتدادا للغرب المسيحي وهو غير صحيح، فلا الغرب متطابق مع المسيحية، والمسيحية الشرقية تعاني من موجات التبشير غير المسبوقة. وفي نفس الوقت وبسبب التباطؤ في حل مشكلات تمس المسيحيين من جهة، وبسبب الإعلان المستمر من قبل البعض من أنصار الإسلام السياسي أن المسلمين خارج حدود الوطن أقرب إليهم من مواطنيهم من المسيحيين بات رهان البعض من المسيحيين إما على الهجرة (والتي هي أمل للمسلمين في نفس الوقت) أو الإستقواء الواهم بالغرب، كبديل عن النضال على أرض الواقع مع الآخرين .

ثالثا: رؤيتنا

في ضوء ما تقدم، فإننا نتقدم برؤيتنا في ثلاثة موضوعات رئيسية تمثل مجالات اهتمام الوثيقة وذلك كما يلي:

أ. الأقباط.

ب. العلاقات الإسلامية المسيحية.

ج. المواطنة /الاندماج الوطني.

أ. الأقباط:

إننا نرى أن أي تناول للأقباط، لابد وأن يكون من منظور "**المواطنة**"، التي تعني لدينا الآتي:

١. هي تعبير عن حركة المواطن على أرض الوطن تتجاوز مفاهيم الطائفة والملة والذمة، حيث أن الوطن يستوعب كل ما سبق، كما تتجاوز المواطنة مفهوم الأقلية بتداعياته. وأن النزوع الأقلوي والجنوح الطائفي يكونا بسبب اختلالات في البنية المجتمعية العامة.

٢. إن الأقباط مواطنون في المقام الأول و أعضاء في الجماعة الوطنية المصرية لا يشكلون "**جماعة مستقلة**" أو "**كتلة**

مغلقة" وذلك بسبب أنهم غير متماثلين من حيث الانتماء الاجتماعي و السياسي، فهم منتشرون **"رأسيا"** في الجسم الاجتماعي المصري، ومنهم العامل والفلاح والمهني والحرفي ورجال الأعمال والتجار، ولا يربط بينهم سوى الانتماء إلى مصر من جانب، والانتماء الديني من جانب آخر، وبين هذين الانتماءين تفترق المصالح والتحيزات والرؤى.

٣. التزام السياق التاريخي لحركة المواطنين المصريين، المسلمين والأقباط إذ بغير ذلك تكون الرؤية مبتورة. وسوف يتم التعامل معهم – الأقباط – وكأنهم يتحركون في فضاء اجتماعي وسياسي واقتصادي وثقافي منفصل. ونتصور الحال كذلك بالنسبة للمواطنين المسلمين، فعلى سبيل المثال، إذا أردنا الحديث عن ظاهرة **"عزوف الأقباط عن المشاركة السياسية"**، فإننا لا يمكننا الحديث عنها وكأنها ظاهرة تخص الأقباط وحدهم من دون قراءة الظاهرة في إطار سياقها التاريخي العام كونها إشكالية مصرية عامة.

ب. العلاقات الإسلامية المسيحية :

في ضوء قراءتنا التاريخية للعلاقات الإسلامية المسيحية وفهم الدروس المستفادة منها وما آلت إليه هذه العلاقات في العقود الربعة الأخيرة فإننا نرى ما يلي:

١. الالتزام بالدروس المستفادة من التاريخ من حيث دعم التفاعل الاجتماعي والتعددية الواقعية بين المصريين (**مسلمون ومسيحيون**).

٢. الانشغال المشترك بالقضايا والهموم الوطنية التي تواجه الجميع ولا تفرق من حيث الأخطار والتداعيات بين أحد.

٣. التعاون العملي في شتى المجالات من خلال هياكل ومؤسسات المجتمع المدني المتنوعة.

٤. القراءة الموضوعية للتاريخ المتحررة من الرؤية الطائفية والتوظيف السياسي،والأخذ بمنهج السياق التاريخي في القراءة الذي من شأنه توسيع زاوية الرؤية.

ج. المواطنة /الاندماج الوطني

١. المواطنة لدينا هي تعبير عن الحركة المشتركة للناس على أرض الواقع مشاركين ومناضلين من أجل نيل الحقوق - معاً- بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، على قاعدة المساواة مع الآخرين من دون تمييز لأي سبب، واندماج المواطن/المواطنون في العملية الإنتاجية بما يتيح له اقتسام الموارد العامة والثروة الوطنية مع الآخرين الذين يعيشون معه في إطار الوطن الواحد.

٢. وتضمن الحركة المشتركة بين الناس من أجل بناء وطنهم أو الدفاع عنه، بالرغم من التنوع الثقافي وتعدد الخصوصيات، أن ينتقلوا من "**الخاص الضيق**" إلى "**العام الرحب**" أي من "**دائرة الانتماء الفرعي**" إلى "**المجال الوطني الجامع**"، وهو ما يترتب عليه إحداث النهوض المرجو.

٣. إن غياب الحركة المشتركة يؤدي إلى الارتداد إلى الفرعي، ومن ثم إعاقة **المواطنة** أي **الحركة المشتركة** بين الناس وبالتالي **إعاقة الاندماج الوطني** لحساب **الانكفاء** أو **السجال** أو **النفي**، وهو ما نقاومه بشدة.

٤. ويراعي أن تكون الحركة المشتركة للأغلبية والأقلية على أساس سياسي وليس دينيا، أخذا في الاعتبار احترام الهوية والخصوصية الدينية والثقافية للأغلبية وتوفر حق مساو لاحترام الهوية والخصوصية الدينية والثقافية للأقلية.

رابعا: أهدافنا

١. تفعيل الشراكة بين جميع المواطنين في إطار دولة حديثة مدنية،تقوم على المواطنة والحرية السياسية والعدالة الاجتماعية.

٢. إننا نسعى للتأكيد على أن هناك كثير من القضايا والإشكاليات التي يعانى منها المجتمع، تحتاج إلى التضافر بين الجميع، حيث التنافر والتناحر ليسا في مصلحة أحد. بل الوعي أن الوهن الذي يصيب الجماعة الوطنية وإنكار إرادة الاندماج وكسر الجسور إنما يعنى كارثة تلحق بالجميع من دون تمييز. ولا نبالغ إذا قلنا أنه متى لحق التفتت بالكلي يمتد إلى الجماعات الفرعية وإلى الفرعي داخل الفرعي، فإضعاف الكلى هو إضعاف للجزئي. والفرعي متى انكفأ على نفسه بغرض الحماية إنما يصيبه الجمود وحكمه الخوف.

٣. إننا نسعى للتأكيد على حق المصريين في المساواة بدون تمييز انطلاقاً من انتسابهم إلى أرض واحدة يقيمون عليها حياتهم ومصالحهم ويحققون عليها مقاصدهم وتطلعاتهم.

٤. إننا نسعى للتأكيد على حق المصريين في المشاركة في كل المستويات انطلاقاً من مسئولتيهم في تطوير البني الأساسية والاجتماعية والثقافية للصالح العام.

٥. إننا نسعى إلى تحديد معايير موضوعية تحكم الحضور الفاعل للجميع على قاعدتي **التكافؤ والكفاءة** اللتين متى غابا فإنما يعني ذلك أن يستفيد من لا يستحق بغض النظر عن ماهيته وانتماءه.

٦. إننا نسعى للدفاع عن حقوق المهمشين والمقهورين والمظلومين، حيث أن القهر والظلم لا يفرق بين فرد وآخر بسبب الدين أو الجنس...الخ،عمليا، وتوسيع زاوية الرؤية عن أن القهر والظلم قد يكونا بسبب الانتماء الاجتماعي أو لأسباب أخرى.

٧. إننا نسعى لإقرار ثقافتي "**التعددية**" و "**التفاعل الاجتماعي**" على قاعدتي "**المواطنة**" و "**التنوع**".

٨. إننا نسعى إلى أن يدرك الجميع أن منظومة الحقوق تقوم على علاقة مركبة وجدلية، فمن السهل أن يعرف كل طرف حقوقه

ويطالب بها وهذا أمر سهل ويسير، بيد أن الأعقد والذي يعكس بحق أننا نعيش في دولة حديثة وليس في دولة طائفية أو ملية هو إدراك كل طرف بحق الآخر عليه واستعداده للمحافظة على هذا الحق والمطالبة به.

٩. الدفاع عن مشاكل اللامساواة والحرية الدينية لكل المصريين من دون تمييز، في ضوء قواعد يتم التوافق عليها وتقنينها والتوعية بها لتصير مكونا لا غنى عنه في المركب الثقافي العام.

١٠. ضمان حقوق متساوية للتعبير الديني لكل المصريين، والقبول المتبادل بان الهوية العامة للوطن المصري هي حاصل جمع للخصوصيات الثقافية المتعددة بغض النظر عن العدد.

١١. دعم التحرك في المجال العام على أسس سياسية ومدنية انطلاقا من أن العملية الديمقراطية تقوم على مفهومي الأغلبية والأقلية بالمعنى السياسي،والذي لا يعني خصومة مع الدين بحسب الخبرة المصرية.

خامسا: خاتمة

١. إننا نؤمن بأن الوطن المصري البديع الذي اتسع تاريخيا وإنسانيا ليحتضن على أرضه وفي أعماقه مطلقين دينيين تجاورا لقرون عديدة وأسهما معا في صياغة هويته الحضارية الفريدة وفي إثراء تراثه الإنساني العريق. هذا الوطن هو موضع للسعادة المشتركة لكل أبنائه، ينميه ويستمتع بفضائله كل من شارك مخلصا في رفعته وكل من أسهم مبدعا بفكره وعرقه ونضاله في تقدمه.

٢. هذا الوطن الذي صيغت ملامحه السياسية والثقافية والحضارية في العصر الحديث،على أيدي كوكبة من البنائين العظام صانعي جسور التواصل الإنساني الخلاق بين العقيدة والوطن،وبين العقل والوجدان،وبين المحلي والعالمي،وبين ماهو مطلق ومقدس وما هو دنيوي ونسبي وإنساني.هؤلاء الرواد الذين أبحروا بغير وجل في أعماق ثقافتين متمايزتين،دينية ومدنية،دون أن يفقدوا بوصلة الانتماء الصحيح إلى الوجدان المشترك لهذا الوطن العظيم.إنه ركب مهيب يتقدمه شيوخ أجلاء نلمح منهم حسن العطار ورفاعة الطهطاوي وكيرلس الرابع والأفغاني ومحمد عبده وكيرلس الخامس وحبيب جرجس وسرجيوس ومحمود شلتوت ومحمد أبو

زهرة وأحمد حسن الباقوري. ويتبدى بينهم بعض رجالات الطبقة العليا فيهم سعد زغلول ومصطفى كامل وعبد العزيز فهمي وطلعت حرب وقاسم أمين وأحمد لطفي السيد ومصطفى النحاس وميخائيل عبد السيد و مرقس سميكة وويصا واصف وسينوت حنا ومكرم عبيد ومحمد حسين هيكل ومنصور فهمي و عبد الرازق السنهوري وتوفيق شحاتة وسليمان مرقس وفخري عبد النور.ويظهر في عمق المشهد أفندية من الطبقة الوسطى المصرية بكل حيويتها وصخبها يتقدمهم النديم وسلامة موسى ومحمود مختار ومحمود سعيد وطه حسين والعقاد ومحمد شفيق غربال وجمال حمدان ولويس عوض وحسين فوزي ونجيب محفوظ وتوفيق الحكيم وعادل كامل ومحمد مندور و الشيخ محمد رفعت والمعلم ميخائيل المرتل ورمسيس يونان ويوسف جريس وعزيز الشوان ،وأبو بكر خيرت وجمال عبد الرحيم وصبحي وحيدة وعزيز سوريال عطية ومراد كامل وأحمد صادق سعد وشهدي عطية الشافعي وبيرم التونسي وبديع خيري والريحاني وزكي نجيب محمود وخالد محمد خالد و مختار التتش وخضر التوني وسيد درويش و محمد القصبجي ومحمد عبد الوهاب وبليغ حمدي و كمال الطويل وفؤاد حداد وصلاح جاهين وصلاح عبد

الصبور وألفريد فرج ونعمان عاشور وأبو سيف يوسف وسيد عويس وإسماعيل صبري عبد الله وأحمد بهاء الدين وزكريا إبراهيم ويوسف إدريس وزكريا الحجاوي ووليم سليمان قلادة وعادل حسين ونزيه نصيف الأيوبي وصلاح أبو سيف ويوسف جوهر وعلي الراعي وشادي عبد السلام وعاطف الطيب ورمزي زكي وسعيد سنبل ومنير حكيم صليب وميشيل باخوم وفؤاد المهندس وفيليب جلاب وأحمد عبد الله رزة،ورءوف عباس ورجاء النقاش ويونان لبيب رزق ورءوف عباس ويوسف شاهين ومحمد السيد سعيد. ومن السيدات هدى شعراوي ونبوية موسى وأم كلثوم وتحية حليم وأمينة السعيد وإيريس حبيب المصري وإنجي أفلاطون ودرية شفيق ونظيرة نقولا وسيدة إسماعيل الكاشف واستر فهمي وسيزا نبراوي وبنت الشاطئ وعزيزة أمير وروز اليوسف وسهير القلماوي ولطيفة الزيات وملك عبد العزيز وأنجيل بطرس وسناء جميل.

٣. بالإضافة إلى ماسبق لم تزل كتيبة المبدعين المصريين حية بجهود أنور عبد الملك وطارق البشري وثروت عكاشة وحامد عمار وسمير أمين وأحمد أبو زيد ورشدي سعيد وماري أسعد ونعمات أحمد فؤاد وادوار الخراط ويوسف الشاروني...وغيرهم

،أمد الله في حياتهم.

٤. وأخيرا، يسكن طموح هذه المجموعة رغبة عارمة للحاق بتقاليد ومنجزات هذا الركب المهيب من قادة الرأي والفكر والمبدعين،نحاول قدر الجهد أن نهتدي بآثارهم ونتتلمذ على كتاباتهم وأعمالهم ونسعى قدر الطاقة لإضافة بعض النقوش المتواضعة إلى هذه الجدارية الفكرية والعملية المتسعة باتساع الوطن، والتي حوت في تجاور مبدع واتساق خلاق:

الديني مع العلماني،

المسلم مع القبطي،

الأصيل مع الوافد،

القادم من الشرق مع النازح إلى الغرب،

في سماحة ترفض الإقصاء وتنبذ الفرقة ،تحترم التنوع وتدين التعصب المقيت.

حيث تمتزج أنفاس صانعيها بمياه النيل،

ويستلهم مبدعيها صمت الصحراء،

و زرقة المتوسط،

وسمرة أرض الوادي.

جدارية عبقرية تكشف لنا بعد مرور هذه السنوات والعقود إننا رغم التنوع والاختلاف مازلنا نحيا معا مواطنين ذي كرامة. يمتلكنا ويسكن بين جوانحنا؛ فكرا وحضارة،عقيدة وانتماء؛

وطن واحد لا ينفرط عقده أبدا.

الوثيقة رقم (٢)

في تجديد رابطة المواطنة

"معا"

يناير ٢٠٠٨

١. الشأن القبطي أحد الملفات الوطنية المفتوحة منذ عقود، ولأسباب عديدة ظل هذا الملف مفتوحا دون حسم، وهو ما اجتهدنا في بيان أسبابه في وثيقتنا "مواطنون في وطن واحد" (مايو ٢٠٠٧)، من حيث تتبع مسيرة العلاقات الإسلامية المسيحية عبر العصور ودروسها المستفادة من جانب، ورصد للتوتر المستمر الذي رافق هذه العلاقات على مدى العقود الأربعة الأخيرة من جانب أخر. وقد حرصنا أن تنطلق مقاربتنا لهذا الملف من قاعدة المواطنة التي تعني أن حقوق أي مواطن بغض النظر عن دينه أو لونه أو عرقه أو جنسه أو مكانته الاجتماعية أو ثروته لابد من أن تكون مكفولة تماما.كما أكدنا على تمييز أنفسنا عن الذين يطالبون بالحقوق من على أرضية طائفية بما يوحي أن الأقباط جماعة دينية،أو يطالبون بمطالب يختلط فيها الديني والسياسي بما يكرس فكرة أن الأقباط جماعة سياسية، وتوضيح المفارقة بأن كل من الفريقين يطالبون بهذه المطالب تحت لافتة المواطنة.

٢. بيد أن المواطنة، علميا وفي ضوء الخبرة الوطنية المصرية وخبرات الآخرين، تعني حركة المواطنين المشتركة في المجال العام من أجل اكتساب الحقوق "**معاً**" بغض النظر عن أي اختلاف، وهو ما يحقق الاندماج الوطني، ويجعل الحقوق مكتسبة

للجميع. إن هذه الحركة المشتركة هي التي تصنع الرابطة الوطنية بين أبناء الوطن الواحد بغض النظر عن العدد أو الوزن النسبي لأي طرف من الأطراف، تماما مثل ما عبر عنه عبد الله النديم (سنة ١٨٧٩) بأن العصبية التي يجب أن يتعصب لها المصريون هي "**عصبية الفقراء**"، والرابطة التي يجب أن يتمسك بها المصريون هي رابطة الوطنية.

أي أن القضايا التي يجب أن ينشغل بها المصريون هي القضايا التي تتهددهم معا لأنه بالمواجهة المشتركة تصبح المطالب حقوقا للجميع وأمرا مستقرا فلا تصبح الحقوق مزايا تحظى بها فئة أو جماعة على حساب أخرى،أو بفعل مدد خارجي.وهوماتجلى واضحا في عدد من الاحداث التي حدثت في مصر المحروسة مؤخرا أعطت بعض الأمل في أن المصريين بداوا يسعون نحو الاندماج الوطني ويتحركون معا بحسب مصالحهم أو بحسب ما يتهددهم بغض النظر عن الانتماء الديني،وذلك من خلال:

- اعتصام موظفي الضرائب العقارية،
- اعتصام سكان القرصاية،

فلقد انتصرت هذه الحركات لاندماج المصريين معا (مسلمون ومسيحيون) للدفاع عن:

- مصالح فئوية تتعرض لغبن،
- مسكن ومأوى يتعرض للانتهاك،

بل يمكن القول أن الغرق لم يفرق بين مصري وآخر من الذين أرهقتهم البطالة داخل الوطن فخرجوا معا ليلقوا مصيرهم المؤلم.

الأمر الذي أكد أن التحرك المشترك في اطار المجال العام الجامع للمصريين "**معاً**" هو وحده القادر على كسر الحواجز من أجل جعل منظومة الحقوق: المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حقيقة بالجهد المشترك.

وهكذا يمكن أن تستعيد مصر ما أطلقته الحركة الوطنية في لحظة تاريخية حاسمة في ظل مواجهة مع المستعمر والحكم المستبد: "أن ما تجمعه الأوطان – ويمكن أن نضيف هنا بالعمل المشترك وليس بالانسحاب إلى الانتماءات الأولية– لا تفرقه الأديان".

٣. على الرغم من هذا الحراك الايجابي فانه لم يزل التوتر الديني حاضرا بقوة في الواقع المصري من جانب والشاهد على ذلك "أحداث إسنا"، والتي مثلت – بامتياز – الادارة الخطأ للأزمة التي تتناقض مع الدولة الحديثة من جانب،وأن وتيرة تجاذب الشأن القبطي قد ارتفعت بشكل غير مسبوق في الآونة الأخيرة

من جانب آخر، وبالرغم مما يبدو من إيجابية الإلحاح في طرح الشأن القبطي بغية حسمه،وحرية تداول هذا الشأن بصورة غير مسبوقة،إلا أن استمرار كثير من الهموم دون معالجة،وعدم تأمين الحقوق الأساسية،على مدى عقود وبخاصة في المستويات الاجتماعية الوسطى والدنيا،وغياب كذلك المنهجية والكيفية التي يطرح بها الشأن القبطي قد أسفرت عن نتائج لا يرضى عنها أحد.كيف؟...هناك جملة من الملاحظات يمكن رصدها في هذا المقام:

أ- ينطلق طرح الملف القبطي من قبل بعض النشطاء الأقباط من على أرضية أن الأقباط أقلية وبفرضية أن مصالحهم واحدة، وضرورة الاستجابة لمطالب هذه الأقلية.

ب- الخلط بين المطالب الدينية و المدنية، وهو ما يصب في اتجاه تأكيد فكرة الأقباط الجماعة المتراوحة بين الطائفة والأقلية.

ت- تجاوز هؤلاء الناشطين للمطالب القبطية إلى الحديث عن مطالب إصلاحية سياسة تحت مظلة تكتل قبطي أي له صفة دينية وفي ظل مواجهة مع تيارات أخرى.

ث- إصرار جماعة الإخوان المسلمين على عدم حسم موقفها تجاه مواطنة غير المسلمين، ما يعني أن يكون التمثيل

السياسي – في الواقع ذي طابع ديني وتقسيم المجال السياسي على هذا الأساس، الأمر الذي يدفع بتكريس فكرة الأغلبية والأقلية على أساس ديني لا سياسي .

ج- دخول بعض المجموعات من التيار العلماني طرفا في هذا الملف، حيث في معرض دفاعها عن الأقباط، وهو أمر لا نشكك في دوافعه، تجعل من النضال من أجل الحقوق لمواطنين مصريين مسيحيين، معركة دينية بين كتلة مسلمة وأخرى مسيحية، وفي معرض الدفاع عن حقوق فئة تقع في تناقض منع هذا الحق عن آخرين.

ح- وعندما عبر بعض رجال الأعمال عن رؤاهم، وجدنا أنه بدلا من استيعاب هذه الرؤى في السياق السياسي، من حيث نقدها أو الاتفاق معها، تم تحوير الصراع السياسي ليصبح صراعا دينيا.

خ- في ظل هذا كله نجد الدولة تحل مشاكل التوتر الديني بآليات ضد جوهر وجودها كدولة حديثة فتفرط في إعمال القانون لصالح ماهو عرفي وتقليدي (الجلسات العرفية والدينية)، التي تحكمها الأهواء وموازين القوة على أرض الواقع.

٤. وهكذا صارت التعبئة الخاصة بهذا الملف تأخذ طابعا دينيا كبديل للتعبئة السياسية، الأمر الذي يعني ليس أزمة داخلية للنظم السياسية وحسب، لكنها غالبا ما تزيد من الاضطرابات والتوترات. فكل الأطراف باتت مشدودة للعب على أرضية دينية لا سياسية، ومتى حل الديني محل السياسي في إطار العلاقات بين المواطنين فإنما يعني هذا نفي كل طرف للآخر قطعا، أوعلى أحسن تقدير، الاستبعاد. ومع غياب السياسي يمكن أن تصبح الحقوق إذا ما طلبت بعيدا عن عمليات الاندماج السياسي والمدني بآلياتها وقنواتها المتنوعة أقرب إلى الامتيازات. وهنا نشير إلى:

- أن فن التعايش الممتد على كل بقعة من بقاع الوطن هو الأساس الفعلي للسياسي، بغض النظر عن عدد أو قوة أي جماعة،و يعد ذلك أساس مشروع الاندماج.

٥. في الظروف الطبيعية، يتحرك الفرد / المواطن بكل حرية وفاعلية بين المجالات: "**الخاص**"، و"**العام**"، و"**السياسي**" والتي تكون في حالة توازن وتفاعل فيما بينها،..فهو حر ويمارس حريته بما لا يخل بالقوانين المتوافق عليها بين الجميع وبما لا يمس حرية الآخرين، في إطار المجال الخاص..وهو أيضا فاعل مع الآخرين،

بغض النظر عن الاختلاف الديني أو الجنسي أو اللوني، ينتظمون في الروابط والجمعيات والنقابات للدفاع عن الحقوق والمصالح ويستثمرون أموالهم في إطار اقتصاد إنتاجي بما يحقق التطور، في إطار المجال العام..وأخيرا تأتي علاقة الفرد بالدولة حيث يحكمها منطق الحقوق والواجبات، ويربط بين هذه المجالات الثلاثة عقدا اجتماعيا يضمن الاندماج بين الجميع، فلا يجور الخاص على العام، ولا تهيمن الدولة على حركة المواطنين في المجالين العام والخاص، ولا يحل الديني محل العام.

٦. و لأن المجال العام قد تجمدت أغلب كياناته القائمة بسبب استمرار السلطة السياسية في السيطرة على حركة المجال العام وإعادة هندسته بما يتوافق مع المستجدات العالمية والضغوط الدولية دون أن تكون هذه الهندسة تعبيرا عن تطور حقيقي أو استجابة لحركة المواطنين على أرض الواقع، وإنما لضمان استمرارية الهيمنة بما يخدم الطبيعة الاقتصادية لهذه الدولة ذات النمط الريعي،وعليه وجدنا ما يلي:

- اقتصار الدور النشط للأفراد في المجال العام على النشاط الاقتصادي دون غيره وفق تحالفات وعلاقات أولية لا تمت بصلة للرأسمالية بنظمها وآلياتها الحديثة.

- تخلي السلطة عن معظم أدوارها وعدم تيسيرها لإعادة العلاقة المتوازنة بين مجالات حركة الأفراد واكتفاءها بالدور السلطوي دون غيره.

٧. ولم يقتصر التراجع للأشكال الاولية على المجال الاقتصادي بل امتد إلى هندسة المجال السياسي والاجتماعي، الأمر الذي ساهم في أن يقترب الوضع الحالي من النموذج العثماني الذي يتكون من سلطة ونشاط اقتصادي وبشر ينتظمون في أشكال أولية للتنظيم متجاورة مثل: الطوائف والعائلات الريفية والعشائر ونموذج "**ولي النعمة / التابع**"..لأن المجال العام الذي من المفترض أن يكون مجالا جامعا للمواطنين لم يعد موجودا..وباتت السلطة تقبل بالأخذ بالقوانين والآليات العرفية بالمنطق العثماني في الاستجابة لمطالب كل طائفة عن طريق وسيط يمثلها أمام هذه الدولة، وتعد هذه الصيغة –في جوهرها- نقيض لفكرة الدولة الحديثة خاصة مع الاحساس بأن العدل يتأخر وربما لا يتحقق كما حدث في أحداث توتر سابقة.

٨. في ضوء ما سبق أصبح الشأن القبطي رهينة..بسبب غياب آليات دمج المواطنين في إطار المجال العام، وإضفاء المقدس عليه

(**تديينه**)، وعدم وجود قنوات سياسية ومدنية قادرة على استيعاب المواطنين بصفتهم المواطنية..فإننا نجد الأقباط ولم يبق لديهم إلا الانكفاء أو تكريس هوية مضادة سقفها مطالبي سواء بالسلوك كجماعة دينية أو أقلوية، ويدعم ذلك كل من السلطة في تعاطيها مع هذا الملف أو الطرف الديني المضاد، على الرغم أن الجسم القبطي في الواقع ليس متماثل العناصر، فالواقع يشير إلى أن أقباط الشرائح الاجتماعية العليا ليس هم أقباط الشرائح الوسطى والدنيا.. ونجد هذه الحالة وقد أفرزت لنا نشطاء يتحدثون باسم الأقباط الكتلة، وتجد مطالبهم وقد صبت في اتجاه عزلة آمنة لجماعة دينية أو أقلوية، لان المجال الحيوي الجامع القادر على تحقيق الاندماج غير متوفر. فالمجال العام الذي كان منوطا به من خلال حركة المصريين، بغض النظر عن الانتماء الديني، "**معاً**" أن يحصلوا من خلاله على الحريات المدنية والدينية التي هي حق للجميع، غير موجود.

٩. في نفس الوقت نجد الحضور قد بات مقيدا في الواقع، سواء بطرح فكرة أن الولاية العامة لها سقف ومشروطة، بالرغم من الخبرة التاريخية والاجتهادات الفقهية المعتبرة التي تجاوزت ذلك

بكثير.على الجانب الآخر نجد الحضور الفعلي مقيدا سواء بوعي أو بدون وعي عن مواقع ومراتب معينة، الأمر الذي يدفع إلى الحديث عن الكوتة والتمثيل النسبي، ولو أن المجال العام بصحة جيدة ومن ثم الاندماج ما كان لأحد أن يتحدث عن ذلك، حيث الكفاءة وحدها هي المعيار بغض النظر عن الانتماء الديني.

١٠. في ضوء ما سبق تكون النتيجة النهائية اختلاط الرؤى، وتقاطع المواقف، والانقطاع عن الحركة الوطنية من جهة، والإسقاط العمدي لأي جهد بذل في هذا الملف من جهة أخرى ومحاولة اختطافه على أرضية مغايرة للخبرة الوطنية وللوجدان المصري الأمر الذي يعقد من إمكانية حل هذا الملف. ويكون كل طرف عن الآخر تصورا خاطئا تدعمه وسائل الإعلام منها أفكار مثل:الإستقواء بالخارج، الدعم الوهابي، ..... والتحصن بالسجال الديني مما يزيد الاحتقان. والأخطر هو تداعي الدولة الحديثة المصرية بكل تقاليدها المدنية التي كانت آخذة في التبلور..وفي هذا المقام يمكن رصد الآتي:

أ. بقاء ملف الشأن القبطي رهينة في ظل الصراع الدائر،فهو تارة يستخدم لإحراج النظام السياسي، وتارة يستخدمه النظام السياسي وبعض الجماعات السياسية في مواجهة التيار

الإسلامي، فتبدو هذه المجموعات وكأنها تقف في نفس الخندق مع النظام.

ب. الظن بأن هناك طرفا يمكنه أن يحظى بحلول تميزه عن آخرين بصورة ميكانيكية في صورة قرارات أو منح، من دون أن تكون هذه الحلول نتيجة اندماج وطني بما يضمن العدل لكل المصريين ممن يعانون بعض مظاهر التمييز، بصرف النظر عن موقعهم الاجتماعي أو السياسي أو الديني.

ج. اللجوء إلى الاستقواء بالقوانين العابرة للحدود أو الضغوط الخارجية بما يعقد الوضع في الداخل واضعاف الجهود التي تبذل في هذا المقام على أرضية النضال الوطني.

١١. وعند الوصول إلى هذه الحالة، تكون المحصلة ما يلي:

أ. الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد .

ب. ضرورة استعادة فكرة الجماعة الوطنية بديلا عن المجموعات الدينية والهويات الذاتية.

ج. الحاجة إلى مقاومة تقويض أسس الدولة الحديثة.

١٢. ولعل المتابع لما حدث في إسنا يكشف لنا كيف أن جميع الأطراف الضالعة في إدارة الأزمة باتت أسيرة للآليات التقليدية التي لا تمت للدولة الحديثة بصلة، بالرغم من أن كل الأطراف تلح عليها، إلا أن الواقع العملي يعكس تبني كل ما يناقضها. الأمر الذي أدى إلى الفشل المتكرر على مدى عقود أربعة وسوف يتكرر طالما استمر هذا المنهج.

١٣. وعليه نتصور أن المهمة العاجلة هي أن يعمل الجميع على مواجهة الانسداد السياسي وتفعيل المجال العام، وحصار كل ما هو جزئي على حساب الكلي الجامع .. وفق عقد اجتماعي غير مشروط. إن ما نحتاجه هو تبني مشروع لتجديد رابطة المواطنة بين المصريين وتحقيق الاندماج من خلال العمل المشترك لمواجهة كل ما يتهددنا من جهة، وتحقيق التقدم لوطننا من جهة أخرى، "**معاً**"، في إطار دولة حديثة .. بغض النظر عن الدين أو العرق أو اللون أو الجنس .. على أسس المساواة والتكافؤ والعمل المنتج وإعمال القانون..

الوثيقة رقم (٣)

تنمية "الوطن"

المصرية...

رؤية مستقبلية

أكتوبر ٢٠٠٩

أولا: تمهيد

ثانيا: وثيقتان: "المواطنة الجامعة لكل المصريين" و "تجديد رابطة المواطنة"

ثالثا: ما الجديد

رابعا: كنيسة" الوطن" تاريخياً

خامسا: الاختلالات العامة والخاصة

سادسا: دعوة لحوار من أجل المستقبل

سابعا: حوار التواصل مع التراث المدني المصري والانفتاح على العصر

أولا: تمهيد

منذ سنوات والشأن الديني تتم معالجته على أرضية سجالية. ويمكن للمراقب لمسار هذه المعالجة أن يرصد كيف أنبتت هذه الأرضية عصبيات فكرية وعملية جديدة تمترست بها أغلب الأطراف، مما زاد من درجة الاحتقان إلى الحد الذي يمكن أن نصفه بأنه تجاوز لحد الأمان. الأمر الذي أعاق الوصول إلى صيغ وطنية معتدلة ومتوازنة تحقق التقدم لهذا الوطن من خلال أفكار مبدعة وآليات قابلة للتنفيذ تمثل إطارا جامعا لكل أبناء الوطن بغض النظر عن الاختلافات.

في هذا السياق التزمت مجموعة "مواطنون في وطن واحد "كجماعة ثقافية مدنية أن تقرأ الأحداث وتتأملها وتحاول أن تسهم مساهمات تعين في ترطيب الاحتقان وتخفيف المواقف المتشددة والحث على تبني الحوار الوطني كسبيل وحيد للخروج من المأزق الممتد عبر عقود.وفي هذا تحاول المجموعة ألا تقع في فخ التجاذبات السياسية فليس لها طموح خاص وهي متحررة من الانحياز المسبق لطرف على حساب آخر،معتمدة على القراءة المتأنية للتاريخ ومحاولة الاستفادة من دروسه وعينها على المستقبل في أن تبقى مصر وطنا واحدا لكل مواطنيه بغير تمييز.

ثانيا: وثيقتان:"المواطنة الجامعة لكل المصريين"، و "تجديد رابطة المواطنة"

لقد أطلقت المجموعة وثيقتها الأولى (٢٠٠٧)، في محاولة وضع إطار منهجي لمقاربة العلاقات المسيحية الإسلامية في مصر من منظور المواطنة الجامعة لكل المصريين، واضعة حدودا واضحة بين هذه المقاربة وبين المقاربتين الشائعتين ألا وهما: المقاربة الطائفية والمقاربة الأقلوية، حيث الأولى تتناول الشأن الديني من منظور "**الطائفة**" المغلقة وطلب الحقوق ذات الطابع الديني ،بينما الثانية تقترب من طلب الحقوق الخاصة التي تتراوح بين الديني والسياسي، وفي الحالتين تكون الرؤية الحاكمة للعلاقة رؤية تصنف الناس إلى أغلبية وأقلية دينية، ومن ثم تكون الحقوق أقرب إلى الامتيازات التي يتحصل عليها كل طرف كي يتمتع بها بمعزل عن الطرف الآخر، حيث تنعدم الحركة المشتركة والنضال الذي قد يجمع المهمشين والمظلومين من الجانبين .

وقامت المجموعة من خلال وثيقتها الثانية "**تجديد رابطة المواطنة**" (٢٠٠٨)، بتحليل التفاعلات الجارية في المجال العام بين كل الفاعلين (من نشطاء الأقباط، وعناصر الإسلام السياسي، عناصر

من التيار العلماني، رجال الأعمال، الدولة) في الشأن الديني المصري، راصدة مجموعة من الملاحظات رأت الوثيقة في مجملها أنها لا "**تفعل**" الحركة المشتركة في المجال العام بين المصريين وإنما تدعم حركة منعزلة لكل جماعة في إطار مجال خاص تخلقه لتتحرك فيه بمعزل عن الآخرين .. أي "**تعطل**" المواطنة كرابطة موحدة للمصريين. خاصة وأن التعبئة الخاصة بهذا الملف تأخذ طابعا دينيا كبديل للتعبئة السياسية، الأمر الذي يعني ليس أزمة داخلية للنظم السياسية وحسب، لكنها غالبا ما تزيد من الاضطرابات والتوترات. فكل الأطراف باتت مشدودة للعب على أرضية دينية لا سياسية، ومتى حل الديني محل السياسي في إطار العلاقات بين المواطنين فإنما يعني هذا نفي كل طرف للآخر قطعا، أوعلى أحسن تقدير، الاستبعاد. ومع غياب السياسي يمكن أن تصبح الحقوق إذا ما طلبت بعيدا عن عمليات الاندماج السياسي والمدني بآلياتها وقنواتها المتنوعة أقرب إلى الامتيازات.

وهنا نشير إلى:

- أن واقع التعايش الممتد على كل بقعة من بقاع الوطن هو الأساس الفعلي للسياسي، بغض النظر عن عدد أو قوة أي جماعة، و يعد ذلك أساس مشروع الاندماج.

وطالبت المجموعة باعتبارها جماعة ثقافية مدنية مستقلة، ينطلق وعيها بالشأن الوطني العام من استلهام الخبرة الوطنية المصرية ودفع حركة المجتمع إلى التقدم من خلال الحضور المدني كمواطنين إلى:

"... أن يعمل الجميع على مواجهة الانسداد السياسي وتفعيل المجال العام، وحصار كل ما هو جزئي على حساب الكلي الجامع .. وفق عقد اجتماعي غير مشروط. إن ما نحتاجه هو تبني مشروع لتجديد رابطة المواطنة بين المصريين وتحقيق الاندماج من خلال العمل المشترك لمواجهة كل ما يتهددنا من جهة، وتحقيق التقدم لوطننا من جهة أخرى، "**معاً**"، في إطار دولة حديثة .. بغض النظر عن الدين أو العرق أو اللون أو الجنس .. على أسس المساواة والتكافؤ والعمل المنتج وإعمال القانون..

ثالثا: ما الجديد

بيد أن ما حدث من وقائع في الكنيسة الوطنية منذ أسابيع، تداولها الإعلام المكتوب والمرئي والفضائي والالكتروني، لا يمكن اعتباره شأنا داخليا بأي حال من الأحوال لأن آثاره السلبية قد تجاوزت حدود الكيان الديني إلى المجالين العام والسياسي. فالوقائع لامست التخطيط

من جهة والرغبة الدفينة من جهة أخرى للقفز على كرسي بابا كنيسة الإسكندرية، بحسب ما جاء في العديد من وسائل الإعلام وتداخلت القصص وتعددت أطرافها، في الوقت الذي لم يزل فيه البابا شنوده الثالث حيا ويمارس مهمته (أطال الله حياته). وهو الأمر الذي أثار الكثير من اللغط وردود الأفعال من قبل الكثيرين، وأثار التساؤلات عن مستقبل أحد الكيانات المصرية التليدة من جانب،ومدى تأثير ذلك على مستقبل الوطن ومن ضمنه الشأن الديني المتوتر.

حدثت هذه الوقائع في وقت تمر فيه مصرنا بمرحلة غاية في الحساسية لاعتبارات كثيرة لعل من أبرزها هو شعور المصريين بأن مصر تعيش نقطة فارقة من تاريخها. وعليه فمن الطبيعي أن يشعر كل وطني مخلص بأنه في مثل هذه اللحظات لا ينبغي أن تتعرض مؤسساتنا الوطنية لأية أخطار من أي نوع. وتأتي في مقدمة هذه المؤسسات أقدم مؤسسة مصرية مستمرة إلى يومنا هذا ألا وهي الكنيسة المصرية التي نجحت لأن تكون بحق "كنيسة الوطن " لا "كنيسة الطائفة"..

بيد أن الاختلالات الداخلية التي كشفت عنها الأحداث نجدها وقد غلبت "**كنيسة الطائفة**"على كنيسة "**الوطن**".

- كنيسة الوطن في نظرنا هي التي انحازت تاريخيا لأن تكون للجميع، ومفتوحة للكل، ففي علاقتها بمن ينتمون إليها في الداخل "أم" لأبناء، وفي علاقتها بأطراف الخارج "**خادمة**" لهم من دون تمييز، تدافع عن الحق لكل محتاج، وليس عن حقوق لفئة كي تنعزل بها، إنها النموذج الحي للمحبة.
- ولكن عدم مواجهة ما حدث بشكل واضح، والتعامل مع الأمر بعبارات غامضة بين الأطراف التي ورد أنها مشاركة في الأحداث أو محرضة عليها، قد زاد من الالتباس لدى الكثيرين. وخاصة مع تعاقب تكون التحالفات التي تدعم كل فريق من المتصارعين في مواجهة الآخر. حدث ذلك مع استبعاد كامل للناس أصحاب المصلحة الحقيقة من جهة، وتسارع البعض لتبني مواقف سياسية ذات طابع خلافي، وبالأخير بدت الكنيسة تنحو نحو كنيسة الطائفة المغلقة والتي هي طرف في اللعبة السياسية أكثر من كونها الكنيسة الأم وكنيسة الوطن.

رابعا: كنيسة" الوطن" تاريخياً

وسندنا فيما سبق مسيرة الكنيسة المصرية منذ بدايتها، حيث تأسست من قبل الناس وليس بقرار من حاكم وهو ما جعلها تصبح كنيسة الوطن. وأن يكون تعبير الكنيسة الوطنية التي توصف به هو تعبير يعبر عن طبيعتها بحكم التأسيس والنشأة. وعبر مسارها التاريخي التزمت الموقف الوطني ومواجهة الحاكم الوافد، وكان استقلال مصر وحماية المستضعفين هو همها الأول، فلقد كانت تنزع دائما إلى الاستقلال عن العرش وكانت دائما على اتصال وثيق بالكادحين، تستقبل سخطهم لذا وصفها المؤرخون بأنها:

"...تلعب دور القيادة الوطنية، والإطار الحامي للشخصية الوطنية المصرية، والمدافع عن مصالح المصريين".

وكانت الكنيسة من أوائل الداعمين لمشروع الدولة الحديثة وحرصت على أن تكون في قلب المشهد الوطني ومواكبة لأحداثه. فكلنا نتذكر موقفها وحضورها الايجابي من خلال :

- الاستجابة الفاعلة لعملية التحديث الوطنية التي بدأها محمد علي من خلال مساهمات البابا كيرلس الرابع.
- الجمعية الوطنية (١٨٧٩) التي وضعت لائحة وطنية طالبت فيها بتأسيس نظام دستوري، وأكدت فيه على وحدة البلاد من دون تمييز واستعدادها لسداد ديون مصر

- وتأييد ودعم الثورة العرابية وعزل الوالي.
- رفض الاحتلال البريطاني.
- ردعم ثورة ١٩١٩.
- واستيعاب التحولات المجتمعية التي جرت في مصر مع ثورة ١٩٥٢.

ويؤكد المؤرخون أن مصر الحديثة:الدولة والمجتمع، قد اكتسبت عددا من التقاليد شكلت ملامح مصر المدنية مع مطلع القرن العشرين. من هذه الملامح يمكن رصد ما يلي:

- ضبط التوازن وتوزيع الأدوار بين النخبتين الدينية و المدنية على المستويين الإسلامي والمسيحي والتوزيع العادل للأدوار ببنهما،وعالجت الاختلال الذي حدث بفعل تدخل الاحتلال البريطاني والخديوي توفيق عندما قاما بتدعيم طرف على حساب طرف آخر (التواطؤ الذي حدث في حالة نفي البابا كيرلس الخامس من جانب والغبن الذي لحق بمصلحي الأزهر الكبار من جانب آخر).
- والاقتراب من تحقيق المصالحة التاريخية بين الديني والمدني وتجلي ذلك في مجال عام مدني الطابع بغير خصومة مع الدين، وفي نظام سياسي مدني لا ديني.

خامسا: الاختلالات العامة والخاصة

بيد أن التحولات ـ بإيجابياتها وسلبياتها ـ التي حدثت مع ثورة يوليو بداية من الخمسينيات والستينيات مرورا بالتغيرات التي حدثت مع مطلع السبعينيات إلى يومنا هذا، مثلت ـ بدرجة أو أخرى ـ انقطاعا عن التقاليد المدنية التي كانت آخذة في التبلور، وذلك بفعل تزايد هيمنة الدولة على أدوات التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، وتوظيف الدين لتبرير الكثير من الخيارات الاقتصادية والسياسية، ما أدى إلى أن بات الدين طرفا في النزاعات السياسية أكثر من أن يكون مرجعا قيميا عادلا. فرأينا تحالفات بين الدين والثروة، فاقتصر دور الدين في الأغلب على الدفاع الأخلاقي أكثر من مواجهة سوء توزيع الثروة واستخدام السلطة.

ويبدو لنا أن التحالف بين الثروة والدين الذي تشكل مع مطلع السبعينيات هو نتاج طبيعي لغياب النخبة المدنية رأسمالية الطابع ذات التوجهات الليبرالية التي كانت آخذة في التبلور منذ النصف الأول من القرن العشرين، حيث استطاعت أن تؤسس لقيم منفتحة ثقافيا ساهمت في أن تعرف مصر نمطا منفتحا من التدين في إطار مشروع الحداثة المصرية.

بيد أن الإقصاء الذي تم ـ وربما يكون متعمدا ـ للنخبة المدنية بطابعها الرأسمالي التعددي، قد أتاح الفرصة لنمو مشوه لرأسمالية

نمت في كنف الدولة، في البدء، مالت إلى أنشطة ذات طابع تجاري وخدمي، تغذت من روافد نفطية،مما ساهم في تشكل نمط تدين جديد وافد على مصر لا يحمل رحابتها، محافظ، وضيق الأفق، ويمثل بالأخير ردة على مشروع مصر الحديثة.

وعندما تخلت الدولة - لاحقا - عن بعض من أدوارها الحيوية، - في الوقت الذي واكب ذلك صعود تيارات الإسلام السياسي التي باتت اللاعب الأكثر فاعلية في مواجهة النظام السياسي، وتزايد انخراط الكنيسة في المجال السياسي -، تعمقت إشكالية الحضور الديني في ساحة الجدل العام. الأمر الذي ارتهن فيه الجميع لهذا الصراع ونتج عنه مصادرة المستقبل لحين حل هذا الاشتباك بين الديني والمدني الممتد عبر عقود. ونتيجة لذلك وجدنا ما يلي:

١. حضورا متداخلا للنخب الدينية والمدنية في المجال العام اختلت معه الأدوار.
٢. خروج الكيانات الدينية من مظلة الإجماع الوطني إلى ساحة الاختلافات السياسية.
٣. ارتباك صيغة التوازن بين النخب الدينية والمدنية، مما غلب الديني على المدني.

في هذا السياق يبدو لنا أن "**التديين**" الذي أصاب المجال العام، ودخول الكيانات الدينية طرفا فيما هو خلافي في دنيا السياسة مما يدفعها - بوعي أو بغير وعي - إلى الانحياز السياسي أو الثقافي أو الطبقي...الخ، مع غياب كتلة تاريخية مدنية كالتي شهدتها مصر المدنية في مطلع القرن المنصرم، قد ارتد سلبا على التفاعلات الداخلية للكيانات الدينية.

هكذا قرأنا ما جرى من تناحرات على خلافة البابا شنوده الثالث (**أدام الله حياته**) ونال بسبب منتفعين من هيبة ومكانة الكنيسة (**بحسب قداسة البابا**).. فما حدث في مجمله بعيدا عن التفاصيل، إنما يعكس تحركات غامضة في مساحة مغلقة لا تأخذ في الاعتبار كل عناصر المعادلة السياسية والثقافية والاجتماعية الحالية،فغلبت فكرة الكنيسة الطائفة حيث ما يحدث هو شأن داخلي على فكرة الكنيسة الوطن التي مارستها عبر التاريخ واكتسبت من خلالها المصداقية والتقدير.

سادسا: دعوة لحوار من أجل المستقبل

ويبدو لنا أن الاختلالات: العام منها والخاص تشير إلى حاجة ملحة لفتح حوار من أجل المستقبل .

- حوار وطني عام فيما يتعلق بالاختلالات العامة والتي تتعلق بالكيانات الدينية التي باتت طرفا في المعادلة السياسية، لإرساء قواعد وضوابط حديثة تنظم انخراط الكيانات ذات الطابع الديني في المجالين العام والسياسي بما يتفق وتراث مصر المدنية من جهة، والتطورات السياسية الحديثة. وقناعتنا أن حل إشكالية انخراط الكيانات ذات الطابع الديني في ساحة العمل العام بما يستوفي عناصر التواصل مع الذاكرة الوطنية المصرية والانفتاح على العصر الحديث سوف يسهم في استعادة التوازن والتناغم في الهوية المصرية بين عناصرها وفواعلها الدينية والمدنية على السواء.

- حوار داخلي خاص في الكنيسة تشارك فيه كل الأعضاء بدون تمييز وبعيدا عن تحالفات السياسة. حوار يأخذ في الاعتبار الوعي بمتطلبات الإدارة المعاصرة بعناصرها التي تم التوافق عليها في خبرات الآخرين من:

- شفافية ومحاسبة وتداول للسلطة وفق لوائح وآليات حديثة تواكب العصر،
- وكيفية الإدارة المؤسسية،
- والتعامل على مرأى من الرأي العام ووسائل الإعلام الحديثة بما لا يخل بحق المعرفة وتداول المعلومات.

وإدراك أن غياب الحوار الداخلي قد أدى إلى أزمة في التواصل الخارجي مع جميع أطراف الجماعة الوطنية. ولابد من الوعي بأن الحوار الداخلي والمحافظة على الكنيسة الوطن هو ما يضمن التواصل مع الخارج بأطرافه من دون تمييز.وأن غياب الحوار الداخلي إنما يعني تعدد الفرقاء والنتيجة أن كل فريق سوف يسعى إلى التواصل مع الطرف الذي يدعم الصراع الداخلي وعليه برزت بوضوح أنماط من التحالفات أقرب إلى عالم السياسة منها إلى عالم القيم الدينية.

سابعا: حوار التواصل مع التراث المدني المصري والانفتاح على العصر

ونحن نعتبر هذه الأمور ضرورة من أجل الوطن من حيث التواصل مع التراث المدني المصري والذي انقطعنا عنه من جهة،

والانفتاح على العصر وخبرات الآخرين الذين قطعوا شوطا معتبرا في الحداثة.

ونحن نثق أن الحوار متى كان صادقا ـ من شأنه تحقيق:

- المصالحة مع التاريخ والواقع وقبل ذلك مع الذات،
- وإدراك أن الاستغناء أو الاعتماد الانتقائي على أطراف بعينها غير مفيد،
- ووضع الذات موضع النقد والمساءلة بما يسمح بتصويب الصورة التي سادت في الأسابيع الأخيرة.

حوار يقوم على المسئولية الوطنية والروحية ويعمل للتأسيس للمستقبل...

إن الكنيسة هي قيمة متجددة ليس لصالح من ينتمون إليها فقط لأنها ليست كنيسة الطائفة بل هي بالضرورة كنيسة "**الوطن**"...

متجددة بما تحمل من حكمة وخبرة السنين بالنسبة للمصريين جميعا.

المحتويات

من نحن؟

مجموعة مواطنون فى وطن واحد، هي جماعة ثقافية مدنية مستقلة ينطلق وعيها بالشأن الوطني العام من استلهام الخبرة الوطنية المصرية ودفع حركة المجتمع إلى التقدم.

وتسعى من خلال إعمال وتطوير أدواتها البحثية والفكرية والعملية إلى محاولة إحداث تغيير ملموس وإيجابي فى كيفية تناول المجتمع المصري والنخبة المصرية لقضايا المواطنة والعلاقات الإسلامية المسيحية فى إطار الإندماج الوطني بما يتسق مع الدولة الحديثة المتقدمة و ترسيخ فكر ومبادىء المواطنة على أسس [illegible] المساواة والمشاركة.

مواطنون فى وطن واحد